

تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان محتجز ويتعرض للتعذيب

يتهدد حياة مدافع حقوق الإنسان باتريك زكي جورج خطرًا بصفة خاصة، حال إصابته بفيروس كوفيد-19 داخل سجن طرة تحقيقات؛ نظرًا لأنه يعاني من الربو. وجددت نيابة أمن الدولة العليا، في 5 مايو/أيار 2020، حبس باتريك لمدة 15 يومًا، إلى حين استكمال التحقيقات، دون حضوره هو أو محاميه. كما لم تنقله سلطات السجن إلى مقر نيابة أمن الدولة لمدة سبعة أسابيع لحضور جلسات تجديد حبسه.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

البريد الإلكتروني: m.office@ppo.gov.eg

تويتر: [@EgyptJustice](https://twitter.com/EgyptJustice)

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في ظل تصاعد المخاوف بشأن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) بسجون مصر المكتظة، يجب على السلطات المصرية أن تُفرج، على الفور ودون شرطٍ أو قيد، عن سجين الرأي باتريك زكي جورج؛ إذ ما كان ينبغي أن يُعتقل بسبب عمله المشروع كمدافع عن حقوق الإنسان، في المقام الأول. وتجعله إصابته

بالربو أكثر عرضة للإصابة بفيروس كوفيد-19، وذلك وفقاً لقائمة منظمة الصحة العالمية بالفئات الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس. كما أن أوضاع الاحتجاز بالسجون المصرية المكتظة بالسجناء، التي تفتقر إلى وسائل النظافة الشخصية والمرافق الصحية، تُضاعف مخاطر انتشار الإصابة بالفيروس. وقد أُثريت بواعث القلق بشأن هذه الأوضاع، على نحو موثَّق بدقة.

وكانت آخر زيارة تلقاها باتريك من أسرته في 9 مارس/آذار 2020. وعلقت السلطات المصرية، في اليوم التالي، جميع الزيارات إلى السجون، كإجراء وقائي لمنع انتشار فيروس كوفيد-19، ولكنها لم توفر وسائل بديلة ومنتظمة للتواصل بين المحتجزين وأسرهم ومحاميهم، مثل المكالمات الهاتفية نصف الشهرية، كما ينص القانون المصري. وسمح لبعض السجناء بتبادل الرسائل مع ذويهم، إلا أن ذلك لم يُنحَ للجميع.

واعتقل ضباط الهجرة بمطار القاهرة تعسفياً باحث حقوق الإنسان، باتريك زكي جورج، في الساعة الرابعة والنصف من فجر يوم 7 فبراير/شباط 2020، لدى عودته من إيطاليا، حيث كان يدرس ببرنامج إيراسموس في بولونيا. وبحسب ما ذكره محاموه، استجوبه ضباط الأمن الوطني بشأن عمله في مجال حقوق الإنسان خلال وجوده في مصر، وضربوه على بطنه وظهره وعذبه بصعق الجزء العلوي من جسده بالكهرباء، أثناء الاستجواب. وأمرت النيابة بالمنصورة، اليوم التالي، بحبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات؛ بتهم تتعلق بالإرهاب. وقالت النيابة إنها استندت إلى تعليقات على فيسبوك كأدلة اتهام، ولكنها لم تسمح له ولا لمحامييه بالاطلاع عليها.

ومن ثم، نهيب بكم الإفراج عن باتريك زكي جورج، فوراً ودون شرط أو قيد؛ إذ أن اعتقاله لم يأت إلا بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان، وآرائه السياسية التي أبداهها على مواقع التواصل الاجتماعي. ونحثكم أيضاً على بدء تحقيق مستقل بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب. كما نحث كذلك السلطات المصرية على الإفراج، فوراً ودون قيد أو شرط، عن جميع سجناء الرأي. كما يجب ضمان إتاحة السبل أمام جميع الأشخاص قيد الاحتجاز بمصر للاتصال بمحاميهم وأسرهم، وضمان توفير الرعاية الصحية الكافية لهم، لا سيما وإن كان يهددهم خطر كبير بالإصابة بفيروس كوفيد-19.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

يعمل باتريك زكي جورج باحثًا في مجال حقوق الإنسان لدى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ويركز على قضايا النوع الاجتماعي والأقليات الجنسية. وانتقل إلى إيطاليا، منذ أغسطس/آب 2019، للحصول على درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي والمرأة من جامعة بولونيا.

وجاء القبض على باتريك في سياق حملة قمع ما بعد سبتمبر/أيلول 2019، وهي الأكبر ضد الأصوات المعارضة منذ 2014؛ إذ كانت مذكرة اعتقاله مؤرخة في 24 سبتمبر/أيلول 2019، ليُدرج على قائمة طويلة من مدافعي حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين السلميين خلف قضبان السجن، الذين شملوا [علاء عبد الفتاح](#) و [محمد الباقر](#) و [ماهينور المصري](#).

ففي 20 سبتمبر/أيلول 2019، اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. وجاءت الاحتجاجات على أثر مقاطع فيديو بثها محمد علي، وهو مقاول سابق كان يعمل مع الجيش، واتهم فيها قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على تشييد عقارات فخمة. كما [وثقت](#) منظمة العفو الدولية، في الأسابيع التالية، اعتقال قوات الأمن المصرية، على نطاق واسع، لمحتجين سلميين وصحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية؛ في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولات لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. ووفقًا لما ذكره محامون حقوقيون مصريون، اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 4000 شخص؛ فيما يتعلق بالاشتباه في اشتراكهم أو تأييدهم للاحتجاجات. وأمرت السلطات بالحبس الاحتياطي لـ 3715 شخصًا على الأقل، إلى حين استكمال التحقيقات بشأن تهم تتعلق بالإرهاب، في إطار ما يُعد أكبر تحقيق جنائي يأتي على خلفية احتجاجات في تاريخ مصر.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 22 يونيو/حزيران 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: باتريك زكي جورج (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1800/2020/ar/>